الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولايـــة المهديـة
بلدية الشابة

محضر جلسة المجلس البلدي

في جلستـه الإستثنائيـة بتاريـخ 12 فيفـري 2020

عملا بمقتضيـات القانون الأساسـي عـدد 29 لسنـة 2018 المـؤرخ فـي 09 ماي 2018 والمتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية وبمقتضى استدعـاء فـردي عـدد 2/312 بتاريخ 10 فيفري 2020 لكافـة أعضـاء المجلس البلـدي عقـد المجلس البلدي بالشابة جلسة استثنائية يوم الإربعاء الموافق لـ 10 فيفـري 2020 علـى الساعـة الثالثـة بعد الزوال برئاسة السيد حسين النصري رئيـس المجلس البلـدي وبحضـور السـادة :

- راضيـة الحلـواس : مساعـد
- كمـال شعبـان : مساعـد
- وحيـد منصـور : عضـو
- أمينـة القرقنـي : عضـو
- عبد الجليل كيتـار : عضـو
- منـال المسراطي : عضـو
- سميـر قاسـم : عضـو
- الصـادق الخناسـة : عضـو
- ساميـة جابـر : عضـو
- سعيـدة الجربـي : عضـو
- منصـور عثمـان : عضـو
- عبد الجليل بن علـي : عضـو
- محمـد خليـف : عضـو
- علـي المكشـر : عضـو

وتغيب عن الجلسة السـادة :

- إبتسـام الساسـي : مساعـد أول
- عبد الرؤوف بنمنصـور : عضـو
- عبـد الرزاق الطـري : عضـو
- رجـاء الكلابـي : عضـو
- عواطـف البكـوش : عضـو
- محمـد كريم الحرتلي : عضـو
- مفتـاح بالعائبـة : عضـو
- عبد الكريـم حمـزة : عضـو

كتب الجلسة السيدة مدينة الوج الكاتب العام للبلدية

افتتح السيد حسين النصري رئيس بلدية الشابة الجلسة مرحبا بالسادة الحضور مذكرا بموضوع الجلسة المتمحور حول الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري واستهل الجلسة بالتوجه بالتمنيات بالشفاء للسيدين يوسف قاسم والأمجد الزواوي شاكرا تفهمهم وإحترامهم للمؤسسة مذكرا أن الإختلاف لايعني الإقصاء وإنما الإختلاف من شأنه أن يثري الحوار كما أفاد أن غاية المجلس هي تنظيم هذا القطاع وتجاوز الإخلالات التي تمس بالصحة والبيئة مذكرا أن اسناد الرخص من إختصاص اللجنة الوطنية وإنما أردنا تنظيم هذا القطاع بتشريك جميع المتدخلين وعقدنا جلسات للتدارس والوصول إلى برنامج يخدم الجميع يوجه إلى اللجنة الوطنية صاحبة القرار، كما أن هدف المجلس هو تحقيق مصلحة جميع الأطراف كالشاغلين ورواد الشاطىء والأجوار ومصلحة البلدية، لذا فإن غايتنا كانت هو التنظيم وتحقيق التشاركية وهي الهدف الملموس.

كما ذكر رئيس البلدية أن تأجيل الجلسة لم يكن من فراغ وإنما كان الغاية منه مزيد دراسة البرنامج الذي تمّ إعداده وخاصة فيما يخص المواقع ومراجعتها، ثم تلى عريضة المعتصمين الذين طالبوا بإسنادهم الأولوية مذكرا أن إسناد الرخص من إختصاص الوكالة وأن دور البلدية يقتصر على إبداء رأيها حول النشاط المزمع ممارسته وبالتالي فإن المجلس ليس له الحق في إعطاء الأولوية لأي طالب للإشغال، لذا فإن هذا الإعتصام كان من الممكن تجنبه هذا وأشار إلى أن المواقع المحددة تفوق طاقة إستيعاب الشاطىء لذا تمّ تأجيل الجلسة لإعادة تحديد المواقع مع ما يتماشى وطاقة إستيعاب الشاطىء، لذا فإن المجلس البلدي ليس له أي تحفظ تجاه الطالبين وأنه بإمكان أي طالب التوجه بمطلب كما تعهد أن البلدية ستقوم بنشر الوثائق المطلوبة، كما أكدّ أيضا أن دور البلدية سيقتصر على إبداء رأيها وأننا سنضمن رأينا بالمطالب **"لا نرى مانع في الإستغلال"**.

أفاد السيد رئيس البلدية أن غاية المجلس هو تحقيق الأحسن وخلق مظهر جديد يشرف مدينة الشابة وذكر أن الأماكن محدودة وسيتم تحديد مواقع عمومية يجب أخذها بعين الإعتبار تم أحال الكلمة للسادة المستشارين مشيرا إلى أن القرار سيحدده المجلس.

***السيد محمد خليف** : تذمر من تصرف المواطنين وطالب بضرورة الإحترام المتبادل بين الحضور والمشتشارين وأكدّ أن الإختلاف في أخذ القرار من شأنه أن يثري ويدفع إلى الأمام وجدد إعتذاره إن صدر منه ما لايرضى الحاضرين.

***السيد عبد الجليل بن علي** : أكدّ أن البلدية يجب أن تكون لها الدور الفاعل في إتخاذ القرار وطالب بأن يكون الرأي الأول للبلدية وأن تمنح الأولوية لأصحاب الرخص القدامى وأن اعتراض البلدية يقتصرعلى الإخلالات الصادرة عنهم حيث تسحب الرخصة بعد التنبيه كتابيا على المخالف ولكن يجب قبل إتخاذ هذا الإجراء إعداد كراس يلتزم بها الشاغلون وفسح المجال للجدد.

*السيد الصادق الخناسة: طالب بإلغاء الجلسة المنعقدة بتاريخ 29 جانفي 2020 وأعتماد جلسة يوم 21 جانفي 2020 التي تمّ من خلالها تحديد مواقع الإنتصاب كما أشار أن دور المجلس البلدي بالنسبة للجلسة الحالية يجب أن يقتصر على المصادقة أو تعديل المحضر المذكور وأضاف بأن الرأي الأخير لإسداء الرخصة هي الوكالة، ودور البلدية يكون استشاريا مع الحرص على فسح المجال للراغبين في الإنتصاب مع الإلتزام بكراس الشروط المعدّ في الغرض.

*السيد راضية الحلواس: أفادت أنها واكبت كل الجلسات التي كانت ترمي إلى هدف واحد وهو المصلحة العامة، وأفادت بأن جميع المطالب يجب أن تكون مصاحبة بمثال تهيئة مصادق عليه، كما ذكرت الحاضرين أن اللجنة المكلفة أعدت محضر تضمن تحديد المواقع والأنشطة وعدد الرخص المقترحة ويبقى الرأي في الأخير للمجلس البلدي.

*السيد محمد خليف : أفاد أن المجلس غايته إيجاد الحلول التي من شأنها أن ترضى جميع الأطراف، لذا اقترح غلق الجلسة لمدّة ساعة حتى يتشاور جميع المستشارين ثم تفتح الجلسة ويقع اعلام الحضور بالقرار المتخذ في الغرض.

غادر المواطنون القاعة وأستهل السيد رئيس البلدية الجلسة وأفاد أنه أجرى مكالمة هاتفية مع المدير المكلف بالملك العمومي البحري بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي حيث أفاد أن رأي البلدية إستشاري يصاحب المطلب الذي يجب إرفاقه بالوثائق المطلوبة، ودورالبلدية ينحصر في الموافقة على المواقع والنشاط لاغير، أما المنتصبين القدامى فيضمن في مطلبهم لانرى مانعا في ممارسة النشاط.
اثر ذلك فسح المجال إلى السادة أعضاء المجلس لإدلاء آرائهم ومقترحاتهم :

*السيد وحيد منصور : أفاد أنه تبعا للتراتيب القانونية فإن المجلس ليس له الحق في إسناد الرخص وإنما يقتصر دوره في الترخيص للنشاط فقط لذا كان من المفروض عرض المطالب للموافقة على النشاط أو رفضه، وبالنسبة للرخص القدامى تتم مراسلة المعني بالأمر لسؤاله عن رغبته في تجديد الرخصة أو رفضه.

وبالنسبة للمواقع الجدد فيجب أن نحددها ونقترحها على الوكالة التي لها الصلوحية في الإسناد من عدمه ، لذا فإن رأينا بالموافقة أو بالرفض فهو استشاري.

*السيد محمد خليف : أكد أن اسناد رخص في الشاطىء غير مهيأ وهو تصرف غير قانوني وأقترح تمديد الرخص إلى موفى هذا الموسم وإعادة النظر في المواقع في الموسم الجديد وأيدّه السيد سمير قاسم في مقترح إسعاف المنتصبين القدامى مع التعهد بازالة الأكشاك في موفى 30 أكتوبر 2020 ، أما بالنسبة للطلبات الجديدة فأقترح تسويغ هذه المواقع بالإشهار والمزاد العلني.

*السيد عبد الجليل كيتار : تساءل إذا كان هذا الموضوع ليس من اختصاص البلدية فما الداعي من عقد الجلسات، كما اقترح امهال المنتصبين القدامى إلى موفى الموسم الحالي

وتفكيك الأكشاك مباشرة بإنتهاء الموسم وعلى المنتصب الإلتزام بالنشاط المنتصب من أجله.

وفي الختام اقترح السيد عبد الجليل كيتار ما يلي :

-أن يكون شاطىء الشابة شاطىء عمومي للموسم الصيفي 2020 بإعتبار وجود صعوبة لتنفيذ قرار عملي خلال هذه السنة..

***السيد كمال شعبان** : أفاد في تدخله إلى ضرورة تطبيق القانون كما ذكر بفحوى الجلسة المنعقد حول هذا الموضوع حيث تمّ الإتفاق على النقاط التالية :

- التجديد إلى حين إعداد برنامج لإستغلال الشاطىء بالتنسيق مع وكالة تهيئة الشريط الساحلي ويكون التجديد بشروط.
- عدم احالة حق الإستغلال للغير وأن يقتصر على صاحب الرخصة أو زوجته.
- تحديد كراس الشروط وتكوين لجنة تتكون من 3 أعضاء تكون فيها المصلحة الفنية ورئيس البلدية وعضو بلدي للنظر في ملفات العارضين.
- مواصلة نشاط الرخص القديمة وفي صورة الإخلال يتم سحب الرخصة وتعود بالنظر إلى البلدية.

وبعد التشاور والنقاش تم تحديد المقترحات التالية لعرضها على المصادقة.

1-إحالة جميع المطالب مع تضمينها ملاحظة " لانرى مانعا " مع إعطاء الأولوية للقدامى بأماكن إنتصابهم : صادق 4 أعضاء وهم السيد منصور عثمان، السيد صادق الخناسة، السيد كمال شعبان والسيد وحيد منصور مع رفض بقية الأعضاء الحاضرون.

2-إمهال اصحاب الرخص القديمة حتى أواخر الموسم الصيفي القادم(شهر أكتوبر 2020) : صادق 7 أعضاء وهم : السيد سمير قاسم، السيد عبد الجليل كيتار، السيد محمد خليف، السيد علي المكشر والسيدة راضية الحلواس والسيدة أمينة القرقني والسيدة منال المسراتي كما أيد هذا الرأي السيد رئيس البلدية مع رفض المقترح من طرف السادة : عبد الجليل بن علي– وحيد منصور- الصادق الخناسة – منصور عثمان وكمال شعبان.

3-إمهال أصحاب الرخص القديمة إلى غاية إعداد برنامج وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي) : صادق 3 أعضاء وهم : السيد كمال شعبان، السيد عبد الجليل بن علي والسيد الصادق الخناسة مع رفض بقية الأعضاء الحاضرون.

كما تقدم السيد منصور عثمان بالمقترح التالي والمتمثل في التمديد في الرخص الحالية إلى موسم 2022 أي إلى حين استيفاء جميع الرخص المسندة للشاغلين لمدة الإشغال في إنتظار إنجاز برنامج " POP " تحقيقا للعدالة الإجتماعية.

وبعد عرضه على التصويت كانت النتائـج كالتالـي: 3 أعضاء موافقون وهم : السيد كمال شعبان، والسيد عبد الجليل بن علي والسيد الصادق الخناسة مـــع رفـــض بقيـة الأعضـاء الحاضرون .

وبعد النقاش والتشـاور صادق أعضاء المجلس بالأغلبية على المقترح الثاني التالي :

1-دعم أصحاب الرخص القديمة المنتهية الصلوحية وإمهالهم بمواصلة ممارسة نشاطهـم إلى أواخر الموسم الصيفي القادم شريطـــة تعهدهم بإخـــلاء مواقعهـــم فـــي الآجال المتفق عليهـا (خـلال شهـر أكتوبر 2020) ومراسلة الوكالـــة في الغرض.

2-الإبقاء على اسناد المواقع التي أسندت بها رخص في السابق للخواص أما بالنسبة للمواقع الجديدة وبعد الحصول على ترخيص من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي يتم إشغالها مـــن طـــرف البلديـة بالمـزاد العلني.

وبعد الإنتهاء من التشاور فتحت الجلسة ودخل المواطنين وأمدّ السيد رئيس البلدية الحاضريـن بالمقترح إلا أنه قوبل بالرفض من طرف المعتصمين (أصحاب الرخص القديمـــة).

وفي الختـام رفعت الجلسة فـي ساعتهـا و تاريخها.

الشابة في 18 فيفري 2020

رئيس البلدية

حسيـــن النصـري

مقرر الجلسة

مدينـــة الـوج